ورقة موجزة: الحقوق الرقمية في البحرين

فهرس المحتويات:

1. مقدمة
2. السياق التاريخي للنشاط الرقمي في البحرين
2.1. الربيع العربي وانتفاضة 2011
2.2. الرد القانوني
2.3. تأثير جائحة كوفيد-19
3. تطور مفهوم المواطنة الرقمية
3.1. مفهوم المواطنة الرقمية
3.2. صعود وسائل الإعلام المستقلة والبديلة
4. الإطار القانوني والحقوق الرقمية
4.1. قانون تنظيم وسائل الإعلام لعام 2002
4.2. قانون جرائم تقنية المعلومات لعام 2014
4.3. تطوير قدرات المراقبة
5. 5. دراسات حالات القمع الرقمي
5.1. برامج التجسس بيجاسوس
5.2. التعبير السياسي والديني
5.3. اختراق مواقع الحكومة
6. استجابة الحكومة والقمع
6.1. المراقبة
6.2. الرقابة
6.3. القمع القانوني
7. الاتجاهات المستقبلية والتوصيات
7.1. التوصيات
8. الخاتمة

1. مقدمة

عندما نشير إلى الحقوق الرقمية – في هذا المجال، الحقوق البحرينية – فإننا نشير إلى مجموعة واسعة من حقوق الإنسان التي يتم ممارستها والدفاع عنها في المجال الرقمي. تشمل هذه الحريات: الخصوصية، الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير. ومع ازدياد أهمية المنصات الرقمية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أصبحت هذه الحقوق ضرورية. وعلى الرغم من تزايد أهمية هذه الحقوق بمرور الوقت، فإن وضع الحقوق الرقمية في البحرين لا يزال شديد التقييد. ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل: الرقابة الحكومية، المراقبة، والقمع القانوني. في عالم معولم حيث تعتبر البنى التحتية الرقمية حاسمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، يجب على البحرين تحقيق توازن بين حماية حقوق الإنسان وتطوير التكنولوجيا. تستعرض هذه الورقة الموجزة الوضع الحالي للحقوق الرقمية في البحرين.

تعد البحرين، الجزيرة الصغيرة في الشرق الأوسط، والتي يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة، بمثابة نموذج للاضطهاد الحكومي والنشاط الرقمي. تتناول هذه الورقة الموجزة الديناميكيات المعقدة المحيطة بالحقوق الرقمية في البحرين، مع التركيز على سياسات البلاد الماضية والحالية، والتداعيات الأوسع على تقدم النشاط الرقمي وحقوق الإنسان. طبقت الحكومة البحرينية إجراءات عدة، مثل المراقبة المتقدمة، وحجب الإنترنت، والقمع القانوني، للحد من التعبير الرقمي والسيطرة عليه. يستعرض التقرير كيف تقوم الدولة بمراقبة الناشطين والمعارضين، واعتراض المحادثات، وجمع البيانات الشخصية. تعد الرقابة عنصرًا إضافيًا لتسليط الضوء، على ممارسات شائعة تؤثر على المواقع والمنصات عبر الإنترنت التي تتخذ موقفًا نقديًا تجاه الحكومة، والتي غالبًا ما تُحجب. نسلط الضوء على دور القوانين مثل قانون الصحافة لعام 2002 وقانون الجرائم الإلكترونية لعام 2014، والتي أصبحت أدواتً لتجريم المعارضة عبر الإنترنت.

يقدم هذا التقرير لمحة شاملة عن الوضع الحالي للحقوق الرقمية في البحرين، وتقييم الإجراءات الحكومية، وتأثيرات الرقابة والرصد، وردود فعل المجتمع المدني. من خلال تسليط الضوء على هذه القضايا، يأمل التقرير في تعزيز فهم أعمق لإمكانيات وتحديات الحقوق الرقمية في البحرين وتقديم توصيات لتحسين الوضع. وذلك من شأنه أن يسهل تطوير استراتيجيات مستنيرة وفعالة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البيئة الرقمية في البلاد.

2. السياق التاريخي للنشاط الرقمي في البحرين

يرتبط تطور الحقوق الرقمية في البحرين ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد. على مدى العقود الماضية، شهدت البحرين سلسلة من الأحداث التي شكلت بشكل كبير مشهدها الرقمي وسياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان في المجال الرقمي.

لقد تأثر مشهد الحقوق الرقمية في البحرين بشكل كبير بأحداث انتفاضة 2011. خلال هذه الفترة، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك أدوات حاسمة لتنظيم الاحتجاجات ونشر المعلومات حول تحركات الحكومة. وقد سلط رد الحكومة القاسي على هذه الأنشطة الرقمية الضوء على الطبيعة المثيرة للجدل للحقوق الرقمية في البلاد.

2.1. الربيع العربي وانتفاضة 2011

كانت نقطة التحول للحقوق الرقمية في البحرين هي انتفاضة 2011، في سياق الربيع العربي. تميزت هذه الحقبة بالدور الرائد الذي قامت به منصات التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وفيسبوك، حيث لعبت دورًا رئيسيًا في تنظيم الاحتجاجات ونشر المعلومات حول تحركات الحكومة محليًا ودوليًا. استخدم الناشطون هذه المنصات لتنظيم وتحفيز المواطنين خلال توثيق القمع الحكومي، ساعين لجمع كل ما يتم توثيقه والحصول على اتصال مباشر داخل وخارج بلادهم. ردت الحكومة بعنف على هذه الممارسات، وطبقت إجراءات رقابة ومراقبة واسعة النطاق للسيطرة على الخطاب ومحاولة قمع المعارضة. سلطت هذه الفترة الضوء لأول مرة على ازدواجية المجال الرقمي، كمكان لحرية التعبير والقمع.

اتسمت هذه الأيام الأولى التي ميزها الربيع العربي بشعور من اليوتوبيا التكنولوجية. كان يُنظر إلى تقنيات الويب 2.0 والاجتماعية على أنها أدوات جديدة لتحدي السلطة والمطالبة بالحقوق. كان هناك أمل في أن تكون الهواتف المحمولة وتويتر

وفيسبوك مفاتيح لفضح وحشية الدولة، وتسهيل تنظيم المعارضة وربط الأعضاء المتباعدين في المجتمع. شعر المواطنون بالقوة مع وجود هذه الأدوات تحت تصرفهم.

2.2. الرد القانوني

لقد أبهرت الانتفاضة هذه الساحة الجديدة للمعارضة، وعلى مدى السنوات التالية كثفت الحكومة البحرينية جهودها للسيطرة على الفضاء الرقمي. تم تقديم تعديلات على قانون الصحافة لعام 2002 في عام 2012، وفي عام 2014 تم سن قانون الجرائم الإلكترونية، الذي شمل أحكامًا أوسع وأقل وضوحًا تسمح للحكومة بتجريم المعارضة الإلكترونية. تم استخدام هذه القوانين لمحاكمة الأفراد على أنشطة مثل التشهير ونشر الأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية، مما قيد بشدة حرية التعبير والخصوصية عبر الإنترنت للمواطنين.

مؤخرًا تم تعزيز السيطرة على الفضاءات الرقمية. في عام 2018، أدخلت الحكومة البحرينية تعديلات على قانون العقوبات زادت من العقوبات على التشهير ونشر الأخبار الكاذبة. تم استخدام هذه التعديلات لملاحقة الصحفيين والمدونين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي المنتقدين للحكومة.

يمكن توضيح الرد الوطني على المعارضة عبر الإنترنت من خلال قضية المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب. حُكم على رجب بالسجن خمس سنوات في عام 2018 لتغريدات انتقد فيها سجل الحكومة البحرينية في مجال حقوق الإنسان وتورطها في الصراع اليمني. وبالمثل، تم اعتقال عضو البرلمان السابق علي راشد العشيري وحُكم عليه لاحقًا بتهمة تغريد عبر فيها عن نيته مقاطعة الانتخابات، مما يظهر كيف تستخدم الحكومة الوسائل القانونية لإسكات المعارضة.

تعكس هذه الإجراءات اتجاهًا أوسع نحو استخدام الأطر القانونية لقمع المعارضة في محاولة للسيطرة على السردية السائدة داخل البحرين. تعزز تعديلات الحكومة على القوانين القائمة وتقديم تشريعات جديدة جهودها في السيطرة على حرية التعبير، سواء على الإنترنت أو خارجها. وتؤكد هذه الردود القانونية التزام الحكومة البحرينية بالحفاظ على سيطرتها الصارمة على التعبير الرقمي لخنق أصوات المعارضة، مما يسهم في بيئة قمعية للغاية للحقوق الرقمية في البلاد.

2.3. تأثير جائحة كوفيد-19

جلبت جائحة كوفيد-19 معها ديناميكيات جديدة في مجال الحقوق الرقمية، مما أدى إلى تفاقم العديد من المشاكل ذات الصلة في البحرين. قدمت الحكومة تطبيقات تتبع الاتصال لحركة المستخدمين لمراقبة انتشار الفيروس، مما أثار مخاوف كبيرة بشأن الخصوصية. هذه التدابير، رغم أنها تبدو تهدف إلى السيطرة على الجائحة، إلا أنها وسعت من قدرات المراقبة للدولة تحت ستار الصحة العامة وقيدت بشكل أكبر مساحة النشاط الرقمي. أدت جائحة كوفيد-19 إلى خنق النشاط الرقمي بشكل أكبر من خلال توفير أدوات إضافية للحكومة لمراقبة السكان والسيطرة عليهم. قدم تطبيق "كن واعي البحرين" من الحكومة، والذي يمكن من مراقبة انتشار الفيروس، مخاوف كبيرة بشأن الخصوصية. يقوم تطبيق "كن واعي البحرين" بالتقاط بيانات الموقع الجغرافي وتحميلها إلى قاعدة بيانات مركزية، لمتابعة حركة المستخدمين. هذه الطريقة سمحت للسلطات بربط المعلومات الشخصية بالأفراد، حيث يجب على المستخدمين التسجيل برقم الهوية الوطنية. صرح كلاوديو غوارنييري، رئيس مختبر الأمان في منظمة العفو الدولية، بأن التطبيق "ينتهك خصوصية الناس، بأدوات مراقبة شديدة التطفل تتجاوز بكثير ما هو مبرر".

أعرب الناشط البحريني محمد المسقطي عن قلقه من أن المعلومات التي يجمعها التطبيق يمكن أن تُشارك مع أطراف ثالثة. في الدول التي لا تُحترم فيها حقوق التعبير بشكل كامل، يشكل هذا الانتهاك للخصوصية خطراً على الناشطين. قدمت الجائحة

للحكومة أدوات إضافية لمراقبة السكان والسيطرة عليهم، مما جعل من الصعب بشكل متزايد على الناشطين التعبئة والتنظيم من دون أن يكونوا مراقبين أو محجوبين. زادت الفرصة لتجاوزات الحكومة من قمع النشاط الرقمي وحرية التعبير في البلاد.

3. تطور مفهوم المواطنة الرقمية

3.1 مفهوم المواطنة الرقمية

تطورت المواطنة الرقمية في البحرين بشكل كبير. تطور الوعي الرقمي عبر منصات مثل فيسبوك وتويتر سمح لأول مرة للبحرينيين بممارسة مواطنتهم عبر الإنترنت، والتعبير عن رؤى سياسية جديدة وتنظيم مقاومة ضد النظام في المجال الرقمي. مع مرور الوقت، أصبح فضاء النشاط الرقمي مقيدًا بشكل متزايد بسبب قمع الحكومة. لقد تطورت دراسات المواطنة لتنظر إلى المواطنة ليس فقط كنوع من العضوية القانونية مع حقوقها وواجباتها، بل كعمل أدائي يأخذ أشكالاً جديدة في مواقع متنوعة، داخل وخارج المجال السياسي المركزي للدولة. توفر وسائل التواصل الاجتماعي مساحة يمكن فيها للأفراد إنشاء شبكات عابرة للحدود ومجتمعات غير مكانية.

3.2. صعود الإعلام المستقل والبديل

استجاب المجتمع البحريني للقمع الحكومي بتنظيم نفسه، بما في ذلك إنشاء بدائل للإعلام السائد من خلال الإعلام المستقل. يمكن للمنصات مثل "مرآة البحرين" أن تقدم وجهات نظر نقدية تجاه الحكومة وتلعب دورًا كمصادر بديلة للمعلومات. تأسست "مرآة البحرين" في عام 2011 من قبل صحفيين بحرينيين، لتوفير منصة حرة لمعالجة الوضع في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. تركز على الحريات، والتحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان والتعايش، بناءً على المصداقية والموضوعية. منصتها الإلكترونية، باللغتين الإنجليزية والعربية، تعزز النقاش الحر وتعكس تعدد الآراء، خاصة تلك المحظورة.

ومع ذلك، تواجه هذه الوسائل الإعلامية تحديات كبيرة، مثل التشويش على الإشارات وحجب المواقع، مما يحد من نطاقها داخل البحرين. إلى جانب المشاريع المشتركة، بدأ الناشطون الرقميون في تعزيز تعليم المهارات الرقمية، مع التركيز على السلامة عبر الإنترنت والخصوصية والحقوق الرقمية. يتم تنظيم التعليم الرقمي لزيادة وعي المواطنين بأهمية حماية بياناتهم وممارسة حقوقهم في البيئة الرقمية.

4. الإطار القانوني والحقوق الرقمية

كما ذكرنا سابقاً، يفرض الإطار القانوني في البحرين قيوداً كبيرة على الحقوق الرقمية. أُدخلت تعديلات على القوانين المنظمة للتعبير والأنشطة على الإنترنت لتوظيف القانون في تجريم المعارضة وتقييد حرية التعبير.

زادت التطورات القانونية الأخيرة من تشديد هذه الضوابط، مع استخدام قوانين الجرائم الإلكترونية الجديدة لمراقبة وقمع المعارضة.

4.1. قانون تنظيم وسائل الإعلام لسنة 2002

يتضمن قانون تنظيم الإعلام رقم 47، الصادر في عام 2002، أحكاماً واسعة وغامضة بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر. وقد أعربت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن قلقها خلال المراجعة الدورية للبحرين في سنة 2018. وتحمي المادة 1 من القانون الحق في التعبير عن الرأي، طالما أنه يحترم "مقومات الإسلام". بموجب

المادة 68، يمكن الحكم على الصحفيين والنشطاء بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات بتهمة "انتقاد الملك" أو "التعرض للدين الرسمي للبلاد" أو "التحريض على قلب نظام الحكم أو تغييره". وتتضمن أحكاماً غامضة، مثل حظر "المساس باحترام الأفراد أو الحياة الخاصة"، و"نشر ما يتضمن عيبًا في ملك أو رئيس دولة عربية أو إسلامية أو أي دولة أخرى لها علاقات دبلوماسية مع البحرين"، و"عدم احترام أو إهانة" الهيئات الحكومية، ونشر أخبار كاذبة تهدف إلى "الإخلال بالأمن العام والتأثير على المصالح العامة".

في أبريل 2021، عدّلت البحرين قانون تنظيم الإعلام. كما تفيد وكالات الأنباء البحرينية أن التعديلات تضمنت قسمًا مهمًا بشأن تنظيم الإعلام الرقمي وإلغاء عقوبة السجن.

4.2. قانون جرائم تقنية المعلومات لعام 2014

في عام 2014، وضعت البحرين قانون جرائم تقنية المعلومات، وقد تم تطبيقه بالاقتران مع قوانين أخرى، وهو يوسع نطاق القيود الغامضة والواسعة على التعبير لتشمل الإنترنت. بموجب أحكامه، فإن السلطات البحرينية مخوّلة بمقاضاة الأفراد على الخطاب الإلكتروني الذي ينتهك أحكامًا غامضة وواسعة في قانون العقوبات، وقانون الإرهاب، وقانون تنظيم الإعلام، وقانون الاتصالات، وقوانين أخرى.

4.3. تطوير قدرات المراقبة

مع انتشار تقنيات المراقبة، واستجابةً لاستخدام الناشطين الواسع النطاق للفضاء الرقمي، اعتمدت الحكومة البحرينية أدوات تقنية مراقبة متطورة لمراقبة مواطنيها. وثّقت منظمة العفو الدولية استخدام برامج تجسس مثل (FinSpy) و(FinFisher) لتتبع أنشطة النشطاء على الإنترنت. في عام 2020، كُشف النقاب عن اختراق أجهزة الكثير من النشطاء باستخدام برنامج التجسس بيغاسوس، مما يسلط الضوء على مدى وتعقيد عمليات المراقبة التي تقوم بها الدولة.

في عام 2020، وبموجب المرسوم رقم 65 لعام 2020، أنشأت الحكومة وكالة جديدة تابعة لوزارة الداخلية: المركز الوطني للأمن السيبراني، والذي يضم أيضًا مديريتي السياسة السيبرانية والأمن السيبراني. تم تكييف هذه الوكالات لاستهداف الأنشطة التي تستهدفها السلطات البحرينية على الإنترنت. يعكس الإطار القانوني التقييدي وقدرات المراقبة في البحرين جهودًا حكومية متضافرة للسيطرة على الفضاء الرقمي وخنق المعارضة، مما يقوض بشدة الحقوق الرقمية وحرية التعبير في البلاد.

في عامي 2021 و2022، أكد تحليل أجرته منظمة العفو الدولية ومختبر سيتيزن لاب أن هواتف ثلاثة نشطاء بحرينيين تعرضت للاختراق باستخدام برنامج بيغاسوس للتجسس. وكان من بين هؤلاء النشطاء محامٍ ومستشار في الصحة النفسية، وجميعهم معروفون بمواقفهم الناقدة للسلطات البحرينية.

- محمد التاجر: التاجر محامٍ معروف بتمثيله للسجناء السياسيين والنشطاء في البحرين، وقد تم التنصت على هاتفه واختراقه عدة مرات في سبتمبر 2021.

وعلى الرغم من تاريخه الطويل في الدفاع عن حقوق الإنسان، والذي عرّضه لمخاطر مختلفة، إلا أن اختراق برنامج التجسس "بيجاسوس" جعله عرضة للخطر عن طريق كشف جميع معلوماته الشخصية والمهنية. فضح التاجر الانتهاك الخطير للخصوصية وقدرة الدولة على مراقبة منتقديها وترهيبهم من دون اتصال مباشر.

- الدكتورة شريفة سوار: بصفتها استشارية في الصحة النفسية كانت قد نشرت شكاوى ضد وزارة الصحة التي فضحتها واستهدفتها. تم اعتراض هاتفها بواسطة برنامج بيجاسوس للتجسس في يونيو 2021، بعد شهر من عفو

ملك البحرين عنها بتهم سابقة. أجبرها الاختراق على الفرار من البحرين وطلب اللجوء في المملكة المتحدة. وتسلط قضيتها الضوء على مدى اتساع نطاق وتأثير مراقبة الدولة على الحرية الشخصية والأمن الشخصي.

سلط الكشف عن عمليات الاختراق هذه، الضوء على الحاجة الملحة لوضع أطر تنظيمية لمنع إساءة استخدام تقنيات المراقبة هذه. كما دعت منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية إلى وقف استخدام هذه الأدوات الاقتحامية. تسلط الحالات التي تنطوي على استخدام تقنيات المراقبة المتقدمة للقمع الرقمي الضوء على الجهود المكثفة التي تبذلها الحكومة البحرينية للسيطرة على المعارضة وقمعها. يكشف استخدام برنامج بيغاسوس للتجسس، على وجه الخصوص، عن التهديدات الكبيرة للحقوق الرقمية والآثار الأوسع نطاقاً على الخصوصية وحرية التعبير في البحرين.

5. دراسات حالة للقمع الرقمي

5.1. برنامج بيغاسوس للتجسس: في عام 2022، أفادت منظمة العفو الدولية أن أجهزة العديد من النشطاء البحرينيين تعرضت للاختراق. وشمل ذلك ثلاثة أفراد مختلفين تم اختراق أجهزتهم من خلال استخدام برنامج بيغاسوس للتجسس. وفقًا لمنظمة العفو الدولية، فإن هذا جزء من حملة قمع رقمية أكبر تشمل أيضًا هجمات برمجيات خبيثة مستهدفة لمراقبة النشطاء وترهيبهم.

5.2. **التعبير السياسي والديني:** اعتُقل العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بين 1 يونيو 2022 و31 مايو 2023، بسبب تعبيرهم السياسي والديني. كان من بينهم المحامي المعروف إبراهيم المناعي. تؤكد الاعتقالات المذكورة أعلاه على المخاطر المستمرة التي يواجهها النشطاء الذين يدافعون عن قضاياهم عبر المنصات الرقمية.

5.3. **اختراق الموقع الإلكتروني الحكومي:** قبل ساعات قليلة من إجراء الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2022، أثبتت إمكانية اختراق وكالات الأنباء الحكومية والمواقع الإلكترونية الحكومية مما يوضح كيف يمكن للهجمات الإلكترونية أن تستغل البنى التحتية الرقمية الضعيفة.

6. رد الحكومة والقمع

وضعت الحكومة البحرينية استراتيجيات وتدابير مختلفة للسيطرة على التعبير الرقمي وقمعه، بما في ذلك الآتي:

6.1. المراقبة: على سبيل المثال، تمتلك الحكومة أدوات مراقبة متطورة مثل (FinSpy) و(FinFisher) لمراقبة المعارضين والنشطاء عن كثب على الإنترنت. وهذا يسمح للدولة بتتبع الأنشطة عبر الإنترنت واعتراض الاتصالات وجمع المعلومات الشخصية.

6.2. الرقابة: استخدمت البحرين الرقابة كأداة متكررة للسيطرة على الحراك الرقمي. وكثيراً ما يتم حظر المواقع والمنصات الإلكترونية التي تنتقد الحكومة أو تروج لوجهات نظر المعارضة.

6.3 القمع القانوني: نوقش هذا المخطط بمزيد من التعمق في السابق، ولكن تم استخدام قوانين مثل قانون الصحافة لعام 2002 وقانون الجرائم الإلكترونية لعام 2014 لتجريم المعارضة عبر الإنترنت. تشمل هذه القوانين أحكامًا واسعة وغامضة تسمح للحكومة بمقاضاة الأفراد بتهمة التشهير أو نشر أخبار كاذبة أو التحريض على الكراهية.

7. التوجهات والتوصيات المستقبلية

على الرغم من التحديات التي تم تعدادها، هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بالحقوق الرقمية في البحرين حيث أن المجال الرقمي لم يشهد تغييرًا أبدًا. وهذا يشير إلى أنه من الممكن ابتكار طرق جديدة لحماية هذه الحقوق وتعزيزها عندما تكون مدعومة من قبل مناصرين أقوياء مدعومين أيضًا من المجتمع الدولي. وهذا يعني أنه يجب تعزيز الأمن الرقمي وفي الوقت نفسه تطوير منصات اتصال آمنة بالإضافة إلى الدعوة إلى إصلاحات قانونية تحمي من التعدي على الحريات على الإنترنت.

7.1 التوصيات

1. تعزيز الأمن الرقمي: يحتاج النشطاء إلى تدريب شامل لتعلم كيفية حماية اتصالاتهم وبياناتهم من مراقبة الحكومات.

2. المناصرة الدولية: يجب أن تستمر الهيئات الدولية والدول الأجنبية في الدفاع عن الحقوق الرقمية في البحرين مع تذكير الناس بهذه الحقوق لتمكينهم من الضغط من أجل الإصلاح من خلال الوسائل الدبلوماسية.

3. تطوير منصة آمنة: من الضروري الاستثمار في إنشاء شبكات تواصل آمنة تضع خصوصية المستخدمين في المقام الأول وبالتالي منع أي شكل من أشكال الاختراق الحكومي.

4. الإصلاحات القانونية: التوصية بإصلاحات قانونية تستند إلى قانون الاتحاد الأوروبي.

8. الخاتمة

لا تزال الحقوق الرقمية في البحرين قضية مثيرة للجدل وصعبة. فقد قيّدت تدابير المراقبة والرقابة الحكومية الواسعة النطاق هذه الحقوق بشكل كبير، ومع ذلك، لا يزال الناشطون يجدون طرقًا يمكنهم من خلالها مقاومة هذه القيود والدعوة إلى مزيد من الحريات. إن الدعم الدولي والجهود المتواصلة لتطوير تقنيات آمنة وحماية قانونية أمر بالغ الأهمية لضمان أن تكون المساحات الرقمية بمثابة منصات للتغيير السياسي الإيجابي في البحرين.

ومن خلال تسليط الضوء على وضع الحقوق الرقمية في البحرين ودعم الجهود الرامية إلى حماية هذه الحقوق، يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في النضال الأوسع نطاقًا من أجل حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في المنطقة.

المصادر:

منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. (2019، 4 يونيو). منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تدين بشدة الحملة القانونية الجديدة في البحرين لمهاجمة النشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي. https://www.adhrb.org/2019/06/adhrb-strongly-condemns-bahrains-new-legal-campaign-to-attack-activists on-social-media/

منظمة العفو الدولية. (س.و.). حقوق الإنسان في البحرين. https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/bahrain/report-bahrain/

منظمة العفو الدولية. (2022 ب، 21 فبراير). البحرين: اختراق أجهزة ثلاثة نشطاء ببرنامج تجسس بيغاسوس. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/02/bahrain-devices-of-three-activists-hacked-with-pegasus-sp yware/

منظمة العفو الدولية. (2023، 18 يوليو). تطبيقات تتبع المخالطين في البحرين والكويت والنرويج من بين أخطر التطبيقات على الخصوصية https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/bahrain-kuwait-norway-contact-tracing-apps-danger-for-p rivacy/

أندرسون، بي آر جي آي (2020، 16 يونيو). فيروس كورونا: إنذار بشأن تطبيقات تتبع المخالطين "الغازية" في الكويت والبحرين. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-53052395

بيت الحرية (س.و.). البحرين. في دار الحرية. https://freedomhouse.org/country/bahrain/freedom-net/2023

حقوق الإنسان والمجال الرقمي في البحرين، 2010-2020. (2021، 19 مايو). سلام د. https://salam-dhr.org/human-rights-and-the-digital-sphere-in-bahrain-2010-2020/

جونس، م. و (2020). إلغاء المواطنة الرقمية: صعود المواطن الرقمي في البحرين. المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، 52(4), 747-740 https://doi.org/10.1017/s0020743820001038

خميس، س.، والوادي، ن. (2015). النشاط السيبراني والتحول السياسي المستمر. الكتب الإلكترونية En SensePublishers (الصفحات 45-60). https://doi.org/10.1007/978-94-6300-055-0_3

ماركزاك، ب. (2022، 5 أبريل). لؤلؤة 2 بيغاسوس: اختراق نشطاء بحرينيين ببرنامج بيغاسوس بعد أيام قليلة من صدور تقرير يؤكد وقوع ضحايا آخرين - مختبر سيتزن لاب. https://citizenlab.ca/2022/02/bahraini-activists-hacked-with-pegasus/

شيا، ج. (2023). لا يمكنك أن تسمي البحرين ديمقراطية. أون هيومن رايتس ووتش. https://www.hrw.org/report/2022/10/31/you-cant-call-bahrain-democracy/bahrains-policy-isolation-laws

من نحن - مرآة البحرين. (س.و.). http://bahrainmirror.com/en/about_us/

من سيبقى للدفاع عن حقوق الإنسان؟ اضطهاد التعبير عبر الإنترنت في الخليج والدول المجاورة - قانون بيركلي. (2021، نوفمبر)- قانون بيركلي. https://www.law.berkeley.edu/experiential/clinics/international-human-rights-law-clinic/who-will-be-left-to -defend-human-rights-persecution-of-online-expression